التقييم الاجتماعي للمشروعات الصغيرة بواحة سيوة

مصطفي محمد عفت[١]– أمل عبد الفتاح شمس[٢]– ماهر إبراهيم عبد المقصود[١]
١) مركز بحوث الصحراء ٢) كلية التربية، جامعة عين شمس

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على المشروعات الصغيرة، وبيان الآثار الاجتماعية لها وتأثير ذلك علي رفع مستوي الفرد والأسرة والمجتمع، وتوضيح مدى الارتباط بين فعالية تلك المشروعات وتحقيق التنمية الاقتصادية، في سبيل تحقيق هذا الهدف تم دراسة الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة في واحة سيوة وذلك للوقوف على وضعها الحالى في ظل معدلات التنمية الاقتصادية، ثم دراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المشروعات مستقبلاً في ظل الظروف التي انتابت معظم اقتصاديات دول العالم ومنها مصر. وتم أجراء البحث في منطقة سيوة بمحافظة مطروح كمجال جغرافي. وقد استخدم منهج المسح الاجتماعي بطريق العينة علي عينة عشوائية منتظمة قوامها ٢٠٠ مبحوثا من أصحاب المشروعات الصغيرة الممولة من الجمعيات الخيرية ووزارة التضامن الاجتماعي، وجمعت البيانات النهائية من المبحوثين بالمقابلة من خلال استمارة الاستبيان خلال الفترة من يناير ٢٠١٦ حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٩. واستخدم في تحليل البيانات العرض الجدولي بالتكرارات والنسب المئوية، بالإضافة إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري. وقد تم تحليل بيانات هذا البحث باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

وقد أظهرت النتائج أن نصف أفراد العينة بنسبة ٥١,٥% مشروعاتهم زراعية، وأن معظم أفراد العينة البحثية يعتمدوا في تمويل مشروعاتهم علي الجمعيات الأهلية التي تعمل في هذا المجال. كما أوضحت النتائج الخاصة بمدة المشروعات الصغيرة أن الممد تتراوح ما بين عام إلى أقل من ١٠ سنوات وهذه المدد كافية لتقييم المشروع من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية. كما تشير النتائج أن معظم المبحوثين لديهم درجة تأثير كبيرة إلى متوسطة بنسبة (٩٩%). وفيما يخص النتائج المتعلقة بتحسين مستوي الأسرة أوضحت النتائج أن أكثر من ثلثي عينة البحث لديهم درجة تأثير منخفض إلى متوسط تجاه الأسرة بنسبة (٤٩,٥%) ، كما أكد معظم أفراد العينة البحثية أن تلك المشروعات ذات تأثير مباشر علي المجتمع بنسبة (٦٥,٥%) .

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

ويوصي البحث بضرورة التغلب على المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في المجتمعات الصحراوية وإعطائها الأهمية الكافية باعتبارها الأمل والمستقبل للتغلب على المشكلات التى تعوق تنمية هذه المجتمعات.

المقدمة

استحوذت قضية التنمية على اهتمام العلماء والمفكرين وأصبحت البرامج والخطط الإنمائية هي القاسم المشترك في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ببلدان العالم منذ الحرب العالمية الثانية، حيث تعد التنمية الوسيلة المثلى لتحقيق حياة أفضل للمجتمعات والأفراد، وبذلك يمكن القول أن التنمية عملية ضرورية وحيوية لتحريك المجتمعات ونقلها من وضع إلى وضع أفضل يبدأ من المجتمع وتنتهي لصالحه. (التابعي، ١٩٩٣، ص٣٥) .

من أجل ذلك تحرص الدولة على تنمية كافة المناطق خاصة الصحراوية منها وذلك ببناء مجتمعات عمرانية جديدة ضمن عملية التنمية الشاملة بهدف ربط المجتمعات الصحراوية بالمجتمع القومي للخروج من الوادي الضيق إلى الصحراء الشاسعة، وفى سبيل ذلك يحاول الإنسان استغلال بيئته وفقاً لعاداته وتقإلبده تجاه الطبيعة المحيطة به.(أبو زيد، ١٩٩٩: ص٥) لذلك نجد أن مفهوم التنمية قد يختلف كثيراً في هذه المناطق عن المناطق الحضرية لأن من المعروف أن مفهوم التنمية ظل لسنوات طويلة ينحصر في كونها عملية تغيير مخطط لبنية الإنتاج والعمالة، وذلك من وجهة نظر الاقتصاديون، وعملية التنمية وفقا لهذا المدخل كانت تستخدم عدة مؤشرات غير اقتصادية بدرجة ثانوية لتوصيف مردودات التنمية الاقتصادية مثل معدل تعليم الكبار، وتحسين الخدمات الصحية والإسكان، واستخدمت غالبية الدول النامية هذا المدخل الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية في عمليات التنمية، واستطاعت بعض الدول تحقيق النمو الاقتصادي الكمي، ولكن ظلت هناك فجوة كبيرة بين السكان في مستويات المعيشة، وحدث تدهور كبير في مستوي الصحة العامة، والتعليم، مما

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

كان له انعكاس سلبي علي زيادة الإنتاج مما نتج عنه انتقادات حادة من قبل الاقتصاديين أنفسهم، وفي منتصف السبعينات تم إعادة تعريف التنمية علي أساس الجهود المبذولة لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة، وساند البنك الدولي هذا الاتجاه التنموي في مطلع الثمانينات وأعلن أن التحدي أمام التنمية هو تحسين نوعية الحياة،(بشير، ٢٠٠٦:ص٢)، وظهرت في بداية التسعينات مناهج ومداخل تنموية عديدة منها ما يؤكد علي أن عملية التنمية عملية مشاركة متكاملة في إطار نسيج من الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية، (عبد القادر،١٩٩٧: ص٣٥)، ووفقا لما سبق فإن التنمية هي عبارة عن استراتيجية متكاملة لتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ولذلك نجد أن التنمية الحقيقية هي التنمية التي تشمل كافة مجالات ونواحي المجتمع وتساهم في تطوير الإنسان ليصبح أكثر قدرة وإقبالا علي لعمل، وتحقيق تنمية قادرة علي البقاء والاستمرار دون الأضرار بالبيئة والموارد الطبيعية، (الغنيمي، ١٩٩٨: ص١٢٨).

لذلك تعطي الدولة أهمية كبيرة للبرامج والمشروعات التنموية التي تستهدف بصفة رئيسية الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين خاصة الأكثر احتياجاً مثل سكان الريف، وهذه البرامج والمشروعات لا تركز فقط على الجانب الاقتصادي رغم أهميته ولكنها تستهدف كذلك جوانب أخرى تمس حياة الإنسان بشكل مباشر أو غير مباشر اجتماعياً وبيئياً، حتى يتم تحقيق الأهداف التنموية المرجوة والمأمولة من هذه المشروعات. (الخولي، ٢٠١٢: ص٤٥).

وتعد المشروعات الصغيرة حل للمشكلات الكبيرة التي ظهرت في المجتمع المصري التي ظهرت نتيجة لسوء التوزيع السكاني والتوسع في استخدام التكنولوجيا واستخدام المكينة الزراعية، وفى ظل هذه الظروف قامت الدولة بتشجيع إقامة المشروعات التنموية في المجتمعات الريفية والحضرية وذلك لتحقيق تقدم المجتمع،(الحيدري، ١٩٩٨: ص١٤)

من أجل ذلك تقوم الدولة حالياً بضخ الاستثمارات في كافة الاتجاهات خاصة تلك المتعلقة بالمشروعات الصغيرة بكافة المحافظات ومنها محافظة مطروح لتخفيف المعاناة عن سكان تلك المنطقة توفير العديد من فرص امتلاك المشروعات الصغيرة خاصة في واحة سيوة

والتي تعتبر أحد أهم مناطق واحات الصحراء الغربية والتي تتمتع بإمكانات تنموية هائلة لما تملكه من ثروات طبيعية متمثلة في الأراضي المنزرعة والقابلة للاستزراع وتوافر المياه الجوفية وتدفقها الطبيعي في العيون والآبار بالواحة، حيث يعد النشاط الزراعي أحد أهم الأنشطة الرئيسية بالواحة، حيث يعتمد السكان بصفة أساسية على زراعة النخيل والزيتون ويستوعب معظم سكان الواحة، الأمر الذى أدى إلى زيادة اهتمام سكان الواحة بالصناعات الصغيرة القائمة على المنتج الزراعي ومخلفاته بالواحة لما في ذلك من دور فعال في دفع عجلة التنمية بالواحة وخلق مزيد من فرص العمل.

واستنادا إلى كل ما سبق فقد تبين أهمية المشروعات الصغيرة في التنمية الاجتماعية من خلال مساهمتها في التقليل من الآثار السلبية للبطالة كمردود طبيعي على المستوى الإقليمي بالإضافة إلى ما تحققه هذه المشروعات من تغيرات في البيئة المحيطة وهذا ما سيتضح من خلال البحث الحإلى في معرفة المردود الاجتماعي لبعض المشروعات الصغيرة بواحة سيوة.

مشكلة البحث

انطلاقا من أهمية المشروعات الصغيرة في تنمية المجتمعات خاصة المجتمعات الصحراوية وأيماناً بأن تلك المشروعات تهتم بالمواطن البسيط وتشجع دوره في التنمية الاقتصادية، حيث تلعب هذه المشاريع دور تنموي إضافي من خلال مساهمتها في تنمية القطاعات الكبرى كثيفة رأس المال ومدها بالأفكار والمدخلات الجديدة، من هذا المنطلق تتبني الدولة العديد من البرامج التنموية والمشروعات لخدمة المجتمعات الصحراوية وذلك بهدف تحسين سبل عيش السكان المحليين بهذه المناطق، كما تعمل تلك المشروعات علي توفير العديد من فرص العمل للشباب من الذكور والإناث خاصة في تلك المجتمعات التي يصعب علي الإناث الخروج إلى سوق العمل لطبيعة وعادات تلك المجتمعات، ومن هنا تعد المشروعات الصغيرة بمثابة مجموعة من الأنشطة المتوازية التي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة، حيث يتم توفير الأموال لهذه الأهداف مقابل ما يتوقع منها في صورة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

عوائد، هذه المشروعات هي أنشطة محددة لها بداية ونهاية، وعادة ما يمثل المشروع نشاطاً مميزاً يختلف بوضوح عما سبقه، والأكثر احتمالاً أن يكون مختلفاً عما سيتبعه، الأمر الذي يتطلب من وقت إلى آخر إجراء عملية تقييم تلك المشروعات لمعرفة تأثيرها علي السكان المحليين، وحيث أن معظم الدراسات والتقارير السابقة تركز علي عملية التقييم الاقتصادي دون النظر إلى الجانب الاجتماعي خاصة تلك الدراسات التي تمت بمجتمع الدراسة والتي أمكن للباحث الاطلاع عليها حيث أغفلت معظم تلك الدراسات والبحوث المتعلقة بعملية تقييم المشروعات الصغيرة للجوانب الاجتماعية، الأمر الذي يمكن اعتباره ضعفا يؤدي إلى عدم التوصل إلى صورة تقييمية واضحة ودقيقة لنجاح تلك المشروعات الصغيرة والتعرف علي مواطن القوة والضعف بها، كما أن الدراسة الاستطلاعية التي أجريت قبل البدء في صياغة أهداف ومشكلة البحث أسفرت علي وجود بعض المشاكل المتعلقة بعملية التمويل الخاصة بأصحاب المشروعات الصغيرة كذلك أسفرت تلك الدراسة علي تباين واضح لدي بعض أصحاب المشروعات الصغيرة في تحسين المستوي الاجتماعي لديهم، وبناءاً على ذلك يحاول هذا البحث التوصل إلى عملية فهم شامل لتأثير المشروعات الصغيرة علي الجوانب الاجتماعية للمبحوثين البدو بمنطقة سيوة من خلال عملية تقييم اجتماعي لبعض المشروعات الصغيرة بالواحة في محاولة منه لاستعراض ما حققته تلك المشروعات من أثار اجتماعية على المستفيدين من السكان المحليين بواحة سيوة.

اسئلة البحث

يحاول البحث الإجابة عن بعض التساؤلات من بينها:

١-ما أنواع وخصائص المشروعات الصغيرة بواحة سيوة؟

٢-ما الآثار الاجتماعية للمشروعات الصغيرة علي الذكور والإناث بواحة سيوة؟

٣-ما أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة بواحة سيوة؟

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

أهداف البحث

١- التعرف على الخصائص الشخصية والاجتماعية للمبحوثين البدو بمنطقة البحث.
٢- التعرف علي أنواع وخصائص المشروعات الصغيرة مع وصف وتحديد هذه المشروعات.
٣- التعرف علي درجة الأثر الاجتماعي للمشروعات الصغيرة من وجهة نظر المبحوثين.
٤- التعرف علي المشكلات التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة ومقترحاتهم للتغلب عليها.

أهمية البحث

تتمثل الأهمية النظرية لهذا البحث الوقوف على بعض المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة بمنطقة الدراسة حتي يتم التغلب عليها مستقبلاً، كما يمكن تقديم بعض التوصيات التي سيسفر عنها البحث للعاملين بجهاز المشروعات الصغيرة ومكاتب التضامن الاجتماعي بمنطقة الدراسة للاستفادة منها والعمل علي تطبيقها. أما الأهمية التطبيقية فتكمن في الاسترشاد به بما تتضمنه من مفاهيم ومتغيرات وما قد يسفر عنه من توصيات تطبيقية تفتح أفاق جديدة لإجراء مزيد من الدراسات المشابهة في مناطق أخرى سواء كانت لتغطية أوجه القصور في هذا البحث أو لاستجلاء نواحي أخرى لم يتطرق إلىه هذا البحث.

الدراسات السابقة

اعتمد هذا البحث علي بعض الدراسات السابقة في مجالات تقييم المشروعات الصغيرة منها دراسة (عبد اللطيف، ٢٠٠٣) والتي هدفت إلى تقييم بعض مشروعات التنمية الريفية من الناحية البيئية والاجتماعية في بعض محافظات مصر وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج كان أهمها، تفسر العوامل المستقلة نحو٢٩% من التباين في درجة التوسع في مشروعات الإنتاج الحيواني وهي: الحيازة الإلىة، وحجم الأسرة، والحيازة الأرضية، والعمر، والتعليم، والمكانة الاجتماعية. كما توصلت دراسة (عليوة، ٢٠٠٤) إلى أن هناك انخفاض في درجة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الاستفادة التطبيقية من جميع الأنشطة التي تقوم المشروعات بتنفيذها مثل تربية الدواجن والحيوانات وتربية الأبقار والجاموس بينما كانت الأنشطة التطبيقية المتعلقة بنشاط التصنيع الزراعي كانت مرتفعة بين السيدات المشاركات بالمشروع خاصة فيما يتعلق بالصناعات الغذائية المرتبطة بمنتجات الألبان، وأشارت دراسة (التهامي، ٢٠٠٨) إلى إشراك أصحاب المصلحة في اختيار نوعية المشروعات والخدمات التي تقدمها بعض المشروعات يسهم بشكل كبير في الاستفادة من أنشطة تلك المشروعات مع التركيز علي توعية البدو بأهمية المشروع قبل البدء في تنفيذ الأنشطة. كما أشارت دراسة (البنان، ٢٠٠٢) إلى أن المشروعات الصغيرة تعد إحدى الإلبات التي يمكن من خلالها توفير فرص عمل ومن ثم الحد من البطالة، كما أشارت إلى أن الزيادة في فرص العمل المؤقتة التي توفرها هذه المشروعات يفوق الزيادة في فرص العمل الدائمة، وقد خلصت الدراسة أيضا إلى أن دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر لا يمكن اعتباره حلاً جذرياً للمشكلة وإنما هو حل جزئي ومحدود وليس هو الحل الوحيد. وهدفت دراسة (عبد الخالق، ٢٠٠٤) إلى التعرف علي المشكلات والمعوقات التي تحول دون قيام المستثمر الصغير من الاستفادة من القروض التي يحصل عليها من الصندوق الاجتماعي للتنمية، كما أنها هدفت كذلك إلى تتناول أهم المشكلات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة في مشكلات (تسويقية – تمويلية– معلوماتية– تشريعية) وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها زيادة الطلب على الاستثمار في الصناعات الصغيرة نتيجة لارتفاع مستوى البطالة والفقر والذي حصل بعد مرحلة الإصلاح الاقتصادي بمصر في التسعينات، كما أن الصناعات الصغيرة لها القدرة على الانتشار في المجتمعات المحلية وتحقيق التنمية المنشودة. كما أوضحت الدراسة أن العائق الرئيسي يتمثل في نقص رأس المال اللازم لقيام الصناعات الصغيرة وبالتإلى جاء الصندوق الاجتماعي في أداء دوره المنشود إضافة إلى جوانب قصور أخرى تعرقل قيام الصناعات الصغيرة لتؤدي دورها في التنمية. وبينت دراسة (لصفتي، ٢٠٠٤) إلى أن النساء يساهمن في بعض المشروعات الصغيرة خاصة في المناطق الريفية والصحراوية وأن المرأة البدوية والريفية تقوم ببعض

العمليات مثل تصنيع منتجات الألبان وتربية الحيوانات والدواجن وبعض المشغولات إلبدوية ولكن كانت نسبة المرأة البدوية اعلى من نسبة المرأة في المناطق الريفية لأن لديها وقت فراغ أطول أثناء الرعي عن المرأة الريفية.

الإطار النظري

تلعب المشروعات الصغيرة في الدول المتقدمة دورا حيويا في التنمية الاقتصادية فهي تمثل أكثر من ٩٦% من المشروعات في هذه الدول وتسهم بنحو٦٠% من ناتجها المحلى الإجمإلى، حيث تشير تجارب مختلف الدول خلال العقدين الماضيين إلى فشل المشروعات الكبيرة في تحقيق معدلات نمو مرضية للعمالة.(حنا، ٢٠٠٠:ص١٥) والمشروعات الصغيرة لها دور بارز في زيادة النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتحقيق أهداف التنمية وهو الهدف الأساسي من أجل تحسين نوعية حياة الفقراء في العالم من خلال الاعتماد على الموارد والخبرات من خلال الأنشطة الإنتاجية وهي الحل الأمثل لعلاج مشاكل الدول النامية والتي من بينها مصر من خلال استثمار جميع موارد المجتمع وثرواته الزراعية والصناعية والمعدنية واستثمار القوى البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية لتحقيق هذه التنمية لقدرتها على استخدام الموارد الأخرى لما تتمتع به من إمكانات النمو والتطور.

وتشير الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة توفر نسبة كبيرة من حجم الوظائف كما تساهم في إجمإلى الناتج القومي والتي يعمل بها إجمإلى القوى العاملة، كما تعد المشروعات الصغيرة حل للمشكلات الكبيرة التي ظهرت في المجتمع المصري التي ظهرت نتيجة لسوء التوزيع السكاني والتوسع في استخدام التكنولوجيا واستخدام المكينة الزراعية، وفى ظل هذه الظروف قامت الدولة بتشجيع إقامة المشروعات التنموية في المجتمعات الريفية والحضرية وذلك لتحقيق تقدم المجتمع. (الحيدري، ١٩٩٨: ص٨٥) وتعتبر واحة سيوة أحد أهم مناطق واحات الصحراء الغربية والتي تتمتع بإمكانات تنموية هائلة لما تملكه من ثروات طبيعية متمثلة في الأراضي المنزرعة والقابلة للاستزراع وتوافر المياه الجوفية وتدفقها الطبيعي في

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

العيون والآبار بالواحة، كما يعد النشاط الزراعي أحد أهم الأنشطة الرئيسية بالواحة، حيث يعتمد بصفة أساسية على زراعة النخيل والزيتون ويستوعب معظم سكان الواحة، الأمر الذى أدى إلى زيادة اهتمام سكان الواحة بالصناعات الصغيرة القائمة على المنتج الزراعي ومخلفاته بالواحة لما في ذلك من دور فعال في دفع عجلة التنمية بالواحة وخلق مزيد من فرص العمل. ولمعرفة أكبر لتلك المشروعات تناول البحث عدة مفاهيم منها: مفهوم مصطلح المشروعات، والذي يعرفه البعض بأنه "مجموعة من الأنشطة التي يمكن تخطيطها وتمويلها وتنفيذها وتشغيلها كوحدة منفصلة، (الجمسي، ١٩٩٩: ص٦). ويتكون المشروع من عدة عناصر تتمثل في التدفقات النقدية الخارجة وتسمى بالتكإليف أو بالموارد والاستثمارات أو مدخلات المشروع، والتدفقات النقدية الداخلية وتسمى بالعوائد أو المنافع أو المنتجات أو مخرجات المشروع. (خليل، ١٩٩٩: ص ١٤) وبما أن المشروع يعتبر "مجموعة متجانسة من الأنشطة تكون في مجملها جزء من برنامج. (عبد اللطيف، ١٩٩٥:ص١٣٤)، فإن تخطيطها وتمويلها وتنفيذها لابد وأن يكون بطريقة منتظمة وتحت مسئولية جهة معينة لتحقيق هدف محدد". (عويس، ١٩٩٣:ص ١٧٧)، وبذلك يكون المشروع "مجموعة من الأنشطة المخططة والمترابطة المصممة من أجل تحقيق أهداف محددة في نطاق ميزانية معينة وخلال فترة زمنية محددة". (الفاروق، ١٩٩٦:ص١٥) كما يتناول البحث كذلك مصطلح المشروعات الصغيرة، الذي لا يوجد حتي الآن تعريف محدد لهذا المفهوم، وذلك لأن مفهوم تلك المشروعات قد يختلف من بلد لآخر، كما يختلف أيضاً بين الهيئات والوزارات في البلد الواحد وهذا يرجع إلى عدة أسباب أهمها التقدم المستمر في مجال الصناعة، كما أنه لايوجد إتفاق عام على ماهية المشروعات الصغيرة، ويمكن تناول هذه التعريفات من خلال تصنيف ينطوى على عدة معايير مختلفة من أهمها: معيار عدد العمال، حيث تعتبر بعض الدول أن المشروعات الصغيرة هى المشروعات التى تستخدم عدداً بسيطاً من العمال لايزيد عن عشرة عمال ويختلف هذا الرقم وفقاً لمعايير التقدم الصناعى من دولة إلى أخرى. (مجلس الشورى، ١٩٩٢: ص١) وأيضاً هناك معيار رأس المال، وأساسه ما تتميز به المشروعات الصغيرة من انخفاض حجم رأس

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

المال المستثمر، ويعكس هذا المعيار التطور الذى يطرأ عليها خلال مراحل التنمية الصناعية من خلال تطبيقها لنظم الإنتاج الحديثة وملاحقتها للتطور التكنولوجي بما يضمن الوفاء باحتياجات الأسواق داخلياً وخارجياً. (منظمة العمل الدولية، ١٩٩٤:ص ١٢) كما يوجد معيار مستوى التنظيم والإدارة، ويعتبر هذا المعيار من المعايير المستخدمة لتعريف المشروعات الصغيرة، ويلاحظ أن الغالبية من هذه المشروعات تدار بواسطة الأفراد، ولا يوجد نظام أو تنظيم إدارى نظراً لأن الغالبية من تلك المشروعات لا تعتمد على الأسلوب العلمى في الإدارة والتنظيم. (زيتون، ١٩٩٨:ص ٢٨) كما يوجد معيار نوعية التكنولوجيا المستخدمة، وهذا المعيار من السمات المميزة للمشروعات الصغيرة، أنها لا تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة، وتهتم بالدرجة الأولى بسد الإحتياجات المباشرة للمستهلكين، وبذلك يمكن الإعتماد على نوعية التكنولوجيا المستخدمة للتفريق بين المشروعات الكبيرة والصغيرة. (الإمام، ٢٠٠١: ص١٧٥)، ويوجد أيضاً معيار كمية أو قيمة الإنتاج حيث يعطى البعض أهمية إلى معيار كمية أو قيمة الإنتاج ومستوى جودته للمقارنة بين المشروعات الصغيرة والكبيرة، وطبقاً لهذا المعيار تحدد المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التى تتصف بصغر إنتاجها من حيث الكمية والقيمة، كما أن إنتاج غالبية هذه المشروعات يستخدم للإستهلاك المحلى، ومن هذا المنطلق يمكن الإعتماد على معيار كمية وقيمة الإنتاج في تعريف المشروعات الصغيرة، (الإمام، ٢٠٠١: ص،١٧٧) وتناول البحث أيضا التعرف علي مصطلح تقييم المشروعات: وهنا تذكر IFAD أن التقييم هو "الفحص الموضوعي لمشروع مخطط، بهدف الإجابة على تساؤلات إدارية معينة للحكم على القيمة الكلية للجهد المبذول، واستخلاص الدروس للاستفادة منها في وضع خطط مستقبلية بالإضافة إلى تحديد كفاءة وفاعلية وتأثير واستدامة وأهمية المشروع في تحقيق أهدافه ". (IFAD, 2006:11)

كما يقصد بمصطلح التقييم بأنه "دراسة ما حققته البرامج والمشروعات المختلفة من أهداف وغايات" (السيد، ١٩٩٨: ص٢١٣) ومن هنا نجد أن عملية التقييم عبارة عن عملية يتم فيها المقارنة بين وضع راهن ووضع مرغوب لنصل إلى حكم عن مدي تطابق أو تباعد

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الوضعين، ويتم ذلك من خلال التعرف علي إنجازات الخطة ومدى ما حققته من أهداف ومعدل تحقيق كل هدف، ورأي المستفيدين من البرامج والمشروعات، والاستفادة من هذه البيانات والمعلومات في خطط العمل المستقبلية، (عويس، ١٩٩٦، ص٨٥). ومن هنا يمكن أن يعرف التقييم الاجتماعي بأنه "عملية متصلة ومستمرة تهدف إلى تحليل آثار المشروعات المختلفة وتأثيراتها علي الكيان الاجتماعي، وأداة للتعرف علي ما تخلفه المشروعات من مشكلات اجتماعية، وذلك للاستفادة في تحسين أداء المشروعات القائمة وإتباع نهج بناء في أي عمل يطلب مستقبلا" كما يشار إلى التقييم الاجتماعي بأنه "التعرف علي الآثار الإيجابية والسلبية للمشروعات التنموية التي قد تؤثر علي انتعاش المجتمع ونوعية حياته من خلال المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية مثل توزيع الدخل، مستويات الوظائف وفرص العمل، الصحة، توافر المساكن ومستوياتها، البنية الأساسية والخدمات (United Nations Department 1983). ويعد التقييم أحد مجالات العلوم الاجتماعية الذي اتسم في بدايته بالبطء الشديد مما أدي إلى وجود تفاوت كبير بينه وبين مجالات علم الاجتماع الأخرى وخاصة في فترة الخمسينات والستينات.

مؤشرات التقييم الاجتماعي: يحدد UNEP عددا من المؤشرات الاجتماعية الخاصة بإجراء الدراسات التقييمية وهي كالتالى:

العوامل السكانية الديمغرافية مثل: عدد السكان وأعمارهم، والتوزيع البشري وتحركه، بما في ذلك التحركات الموسمية. وضع الصحة في المجتمع مثل: مياه الشرب، والأمراض المعدية والأمراض المتوطنة، والنقص في التغذية والعمر. مستويات ومجالات العمل، والمهارات التقليدية مثل: الحياكة والنقش وصنع السلال وبناء المراكب، والتدريب. مستوى البنية الأساسية مثل: النقل وطرح النفايات والتزود بالماء. مستوى توزيع الدخل بما في ذلك النظم التقليدية لتوزيع السلع والخدمات استناداً إلى التعامل بالمثل والتبادل.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

ويقدم جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ستة مؤشرات اجتماعية لتقييم مشروعات التنمية وهي:
مؤشر تقبل الخدمة: ويقصد به اتساق الخدمة مع المناخ الاجتماعي ونمط الحياة اليومية لمستخدمي الخدمة، ومدي استعدادهم لتغيير عاداتهم لتلائم الخدمة المقدمة.
مؤشر استخدام الخدمة: ويقصد به الاستخدام الحقيقي للخدمة المقدمة ونمط وطريقة استخدام الخدمة ومشاكلها والصعوبات الناجمة وكذلك الأسباب المؤدية لعدم استخدام الخدمة.
مؤشر مستوي تغطية الخدمة: ويمكن الاستدلال علي هذا المؤشر من خلال معرفة عدد الأفراد المتمتعين بالخدمة، ومتوسط نصيب الفرد من الخدمة.
مؤشر توزيع منافع المشروع: وتنقسم هذه المنافع إلى منافع مباشرة، منافع غير مباشرة، ومنافع غير ملموسة ويصعب قياسها ماديا، ويمكن التعرف علي هذا المؤشر من خلال مصدر الخدمة، المستوي الاقتصادي للفرد، مستوي التعليم، المهنة، جهة العمل، الوضع الاجتماعي للفرد.
مؤشر مشاركة أفراد المجتمع: ويعد من أهم مؤشرات نجاح مشروعات التنمية، ويمكن الاستدلال عليه من خلال معرفة الرغبة في المشاركة، القدرة علي المشاركة، المشاركة الفعلية.
مؤشر استمرارية الخدمة وامتدادها.

الإجراءات المنهجية للبحث

المنهج والأدوات: تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية والتي تهدف إلى وصف وقائع أو ظاهرة معينة من خلال جمع المعلومات والحقائق الخاصة بها، كما أن أحد أهم الأهداف الرئيسية للعديد من الدراسات الاجتماعية يتمثل في وصف المواقف والأحداث ويطلق عليها دراسات وصفية وتهدف الدراسات الوصفية أيضاً إلى البحث وراء البيانات بحثاً عن مغزى دلالة معينة لهذه البيانات أو الظاهرة ويتسق هذا النوع من البحوث مع طبيعة المشكلة محل الدراسة لأنها تصف المشروعات البيئية ومدي مساهمتها في تنمية مجتمع الدراسة من خلال وجودها بالمجتمع ومشاركة السكان فيها ومن ثم استفادتهم من وجود هذه المشروعات الأمر

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الذي يؤدي لرفع المستوي الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع الدراسة: لذلك تم استخدام المنهج الوصفي لوصف متغيرات البحث كما تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة للوقوف علي النتائج بالإضافة إلى المنهج الكمي لاستخلاص النتائج. كما تم الاعتماد أيضاً على منهج المسح الاجتماعي بطريق العينة، حيث أنه المنهج الذي يصلح لوصف العينة من ناحية وتحقيق أهداف البحث من ناحية أخرى بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة، كما يساعد منهج المسح الاجتماعي في وصف مجتمع البحث ببيان خصائصه ومكوناته المختلفة، مثل خصائصه العمرية، والحالة التعليمية، عدد أفراد الأسرة، والحالة المهنية والحالة الاقتصادية من خلال التعرف على الحيازات الأرضية والحيازة الحيوانية، بالإضافة إلى معرفة المبحوثين من السكان المحليين بأنشطة المشروعات الصغيرة وكذلك الوقوف علي مدي مساهمة المشروعات البيئية في تنمية المجتمع ومعرفة اتجاههم نحو تغيير نمط حياتهم نحو الحصول علي القروض التي من خلالها يمكن القيام بعمل تلك المشروعات الصغيرة بالإضافة إلى التعرف على أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة بمنطقة الدراسة.

الأدوات: تم استخدام الاستبيان في جمع البيانات وقد شملت صحفية الاستبيان علي العديد من المحاور أولها يتضمن قياس المتغيرات المستقلة موضع الدراسة وهي: " السن، والحالة التعليمية، والمهنة، وحجم الحيازة الحيوانية، وعدد سنوات الخبرة، بالإضافة إلى عدد أفراد الأسرة، أما ثاني هذه المحاور فهو مقياساً لتحديد الأثر الاجتماعي للمشروعات الصغيرة بواحة سيوة من وجهة نظر المبحوثين البدو أما ثالث هذه المحاور فكان يختص بمعرفة أهم المشاكل والمعوقات التي تتعلق بهذه المشروعات من وجهة نظر البدو أنفسهم، وفى ضوء العناصر السابقة تم صياغة نسخة أولية من الاستبيان مع مراعاة سهوله الألفاظ ومناسبتها لمجتمع الدراسة، والسلامة اللغوية، والتأكد من وجود كل الأسئلة الموجودة بالاستبانة، وتم اختبار الاستبانة ثم الانتهاء منها في صورتها النهائية التي تم تجميع البيانات من خلالها مع التأكد من صدق وثبات المقياس وذلك بعد حساب معدل الثبات والتي بلغ ٧٨٥, لمعظم محاور الاستبيان، وتم الاستعانة كذلك بالملاحظة المتعمقة كأحد الأدوات التي يتم من خلالها التحقق

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

من البيانات كذلك الاستعانة بالأساليب الإحصائية والعرض الجدولي بالتكرارات والنسب المئوية، بالإضافة إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وتم تحليل البيانات باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

مجالات البحث:

المجال البشري: تم إجراء البحث علي عينة قوامها ٢٠٠ مفردة من المنتفعين والمستفيدين من المشروعات الصغيرة بواحة سيوة وتم اختيارهم من كشوف مكتب التضامن الاجتماعي وبعض الجمعيات الأهلية التي تعمل في التمويل والإقراض موزعين علي قري المدينة المختلفة.

المجال المكاني: تم إجراء البحث بواحة سيوه

المجال الزمني: جمعت البيانات خلال الفترة من يناير ٢٠١٦ حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٩.

المفاهيم الإجرائية وطرق القياس: تناول البحث العديد من المتغيرات سواء المستقلة أو التابعة كما تم الاعتماد علي العديد من المؤشرات التي تم قياس الأثر الاجتماعي من خلاله (المتغير التابع) لذلك كان علي الباحث أن يبين ويعرف تلك المتغيرات علي النحو التالى:

أولاً: المتغيرات المستقلة: السن: ويقصد به عمر المبحوث لأقرب سنه ميلادية وقت إجراء البحث، وتم قياس هذا المتغير (السن) بعدد سنوات المبحوث لأقرب سنة ميلادية وقت إجراء البحث، معبراً عنه بالأرقام الخام.

المهنة: ويقصد بها الوظيفة الرئيسية التي يعتمد عليها المبحوث في توفير الدخل لأسرته، وتم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن مهنته معبراً عنها بالأرقام (١-٢-٣-٤-٥-٦) وتم تقسيم المبحوثين من حيث المهنة إلى ستة فئات وهى لا يعمل، مزارع، يعمل بقطاع السياحة، يعمل بالأنشطة التجارية، موظف، أعمال حرة، وأخذت كل فئة درجتها حسب ترتيبها في الفئة.

الحالة التعليمية: تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن حالته التعليمية، وتم تقسيم المبحوثين إلى الفئات التالية، أمي، يقرأ ويكتب، ابتدائي، إعدادي، تعليم متوسط، تعليم فوق

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

المتوسط، وأخيراً التعليم العالي، معبراً عنها بالأرقام (٧،٦،١،٢،٣،٤،٥) وأخذت كل فئة درجتها حسب ترتيبها في الفئة واستخدام التكرار والنسب المئوية لوصف فئات الحالة التعليمية للمبحوثين

الحالة الزواجية: ويقصد بها حالة المبحوث الزواجية وتم قياس هذا المتغير بإعطائها أوزان ترجيحية وفقاً للفئات التالية: أعزب (١)، أرمل أو مطلق (٢)، متزوج (٣).

عدد أفراد الأسرة: قيس هذا المتغير من خلال سؤال المبحوث عن عدد أفراد أسرته الذين يعيشون معه في وحدة معيشية واحدة، معبراً عنه بالأرقام الخام، ثم قسمت إجابته الدالة على أفراد أسرته إلى ثلاث فئات هي: أسرة منخفضة (أقل ٥ أفراد) وأسرة متوسطة (من ٥ أفراد إلى ٩ أفراد) ثم الأسرة الكبيرة وهي الأسرة المكونة من (٩) أفراد فأكثر.

حجم الحيازة الزراعية: ويقصد بها مساحة الأراضي التي يقوم المبحوث باستغلالها في الأنشطة الزراعية، واستخدمت فيها الأرقام الخام للتعبير عن حجم الحيازة الزراعية بالفدان.

حجم الحيازة الحيوانية: ويقصد بها عدد الحيوانات المزرعية المملوكة للمبحوث (أغنام، وماعز، وجمال) حتى وقت إجراء المقابلة، واستخدمت كمؤشر لقياس هذا المتغير وذلك بعد تحويلها إلى وحدة قياس موحدة طبقاً للمعادلة التالية ووفق أسعار السوق ١جمل = ١٨ ماعز= ٩ أغنام.

درجة المشاركة الاجتماعية التطوعية: ويقصد به مدي مساهمة ومشاركة المبحوث في الأعمال التطوعية داخل القرية وتم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن درجة المشاركة التطوعية من خلال مقياس مكون من ست عبارات اعتبرت كل عبارة منها متدرج لأنماط الاستجابة، والذي يتألف من ثلاثة استجابات هي دائماً، أحياناً، لا، وقد أعطيت هذه الاستجابات درجات تنحصر بين ٠-١-٢ في حالة العبارات الإيجابية، والعكس في حالة العبارات السلبية.

الاتجاه نحو العمل الحر: ويقصد به معرفة الأسباب التي دفعت المبحوثين نحو الاتجاه للعمل الحر دون الانتظار للوظائف الحكومية، وتم قياس هذا المتغير من خلال مقياس مكون من

ست عبارات وتم إعطاء الإجابات علي هذا المقياس الأوزان الرقمية التإلية: دائما (٢)، أحياناً (١)، لا (صفر)، وهذه الأوزان لا تعبر عن قيمة المتغير ولكن تعبر عن درجته أو رتبته، وجمعت الدرجة الإجمإلية لتعبر عن درجة اتجاه المبحوث للأعمال الحرة.

نوع المشروع: ويقصد به طبيعة الخدمة التي يقدمها المشروع للمجتمع، وتم تقسيم مشروعات المبحوثين وفقاً لنوع المشروعات الصغيرة إلى أربع فئات وإعطائها أوزان ترجيحية هي مشروعات زراعية(٤)، ومشروعات صناعية (٣)، ومشروعات سياحية (٢)، مشروعات خدمية(١).

جهة التمويل: ويقصد بها معرفة المصادر التي من خلالها يتحصل المبحوث علي تمويل مشروعه.

مدة المشروع: ويقصد بها المدة الزمنية التي قضاها المبحوث من وقت حصوله علي التمويل حتي إجراء البحث، وتم قياس هذا المتغير بعدد السنوات التي قضاها المبحوث منذ بدء المشروع، ولأغراض التحليل الإحصائي تم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات وهي: (أقل من ٣ سنوات)،(٣ – ٦ سنوات)، (٦ سنوات فأكثر).

التسويق: ويقصد به التعرف علي المصادر التي من خلالها يقوم المبحوث بتسويق منتجاته وتم تحديد ٥ مصادر وتم ترتيبها وفق اعلي استجابات وتم ترميز المصدر إما موجود وأعطيت له درجة(١) أو غير موجود وأعطي له (٠) وذلك لترتيب كل مصدر.

مبررات اختيار المشروع: ويقصد بها في هذا البحث الدافع وراء اختيار المبحوث للمشروعات الصغيرة كأحد البدائل التي يعتمد عليها المبحوث اعتماداً كلياً في دخله أو جزيئاً في زيادته، وتم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن الدافع وراء اختيار المشروعات الصغيرة والاعتماد عليها في تحسين مستوي الدخل.

ثانياً المتغير التابع: درجة الأثر الاجتماعي: ويقصد بها هنا درجة تأثير المشروع علي الوحدة المعيشة من حيث التغيرات الإيجابية أو السلبية التي طرأت علي الأسرة بعد المشروع من وجهة نظر المستفيدين وتم قياس تلك الأثار من خلال ثلاث مؤشرات تعبر كل منها علي

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

مدي تحسين مستوي الفرد كذلك تحسين مستوي الأسرة، وأخيرا تحسين مستوي المجتمع. وتم استيفاء رأي المبحوث في عدة أنشطة داخل كل مؤشر ومهام يقوم بها تعكس جوانب تلك المؤشرات. وذلك علي مقياس مكون من ثلاث استجابات (نعم، إلى حد ما، لا)، وأعطيت الأوزان (٢ ،١ ،صفر)، للحصول علي التغيرات الإيجابية أو السلبية في المؤشر، وتم جمع الدرجة الكلية للمقياس لتعبر عن الآثار الاجتماعية المترتبة علي تنفيذ أنشطة المشروع، وتم تقسيم المبحوثين وفق هذه الاستجابات إلى ثلاث فئات وهي درجة تأثير منخفضة ودرجة تأثر متوسطة ودرجة تأثير مرتفعة.

نتائج البحث

أسفر البحث عن مجموعة من النتائج الهامة يمكن إجمالها فيما يلي:

التعرف على الخصائص الشخصية والاجتماعية للمبحوثين فيما يتعلق المشروعات الصغيرة.

جدول (١): يوضح المتغيرات الشخصية والاجتماعية للمبحوثين البدو بمنطقة البحث

المتغيرات المستقلة	الفئات	عدد (ن=٢٠٠)	%	المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري
السن	أقل من٣٠ عام	٧٩	%٣٩,٥	٣٧ عام	١٢,٤
	٣٠الى أقل ٤٥ عام	٦٤	%٣٢,٠		
	٤٥ عام فأكثر	٥٧	%٢٨,٥		
المهنة	لا يعمل	٨٦	%٤٣		
	مزارع	٤١	%٢٠,٥		
	قطاع السياحة	١٠	%٥		
	تجارة	١٩	%٩,٥		
	موظف	٢٣	%١١,٥		
	أعمال حرة	٢١	%١٠,٥		
الحالة الزواجية	أعزب	٧	%٣,٥		
	متزوج	١٨٨	%٩٤		
	أرمل	٥	%٢,٥		

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

تابع جدول (١): يوضح المتغيرات الشخصية والاجتماعية للمبحوثين البدو بمنطقة البحث

المتغيرات المستقلة	الفئات	عدد (ن=٢٠٠)	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
حجم الأسرة	أسرة صغيرة(لأقل من ٥أفراد)	٢٥	١٢,٥%	٥,١٢	٢,٢
	أسرة متوسطة(٥ –لأقل من٩)	١٠٧	٥٣,٥%		
	أسرة كبيرة (٩ أفراد فأكثر)	٦٨	٣٤%		
الحالة التعليمية	أمي	٧٩	٣٩,٥%		
	يقرأ ويكتب	٣٩	١٩,٥%		
	ابتدائي	٢٠	١٠%		
	إعدادي	٢٧	١٣,٥%		
	متوسط	٢٦	١٣%		
	فوق المتوسط	٤	٢%		
	عالي	٥	٢,٥%		
كفاية الدخل	كاف	١٥	٧,٥		
	كاف إلى حد ما	٩٥	٤٧,٥%		
	غير كاف	٩٠	٤٥%		
حجم الحيازة الأرضية	لا توجد حيازة	١٢٤	٦٢%		
	فدان فأقل	٨	٤%		
	من ١ فدان إلى ٥	٢٥	١٢,٥%		
	أكثر من ٥ فدان	٤٣	٢١,٥%		
حجم الحيازة الحيوانية	لا توجد حيازة	١٢١	٦٠,٥%		
	أقل من ٣٠ وحدة حيوانية	١٥	٧,٥%		
	من ٣٠ وحدة إلى ٨٠	٣٤	١٧%		
	أكثر من ٨٠ وحدة حيوانية	٣٠	١٥%		
المشاركة الاجتماعية	منخفضة	٨١	٤٠,٥		
	متوسطة	٨١	٤٠,٥		
	مرتفعة	٣٨	١٩		

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (١) إلى وجود تفاوت في أعمار المبحوثين من عينة البحث، حيث نجد الفئة الأولي (أقل من ٣٠ عام) والتي انحصرت ما بين (٢٢ :٢٩ عام) كان عددها (٧٩) مفردة بنسبة (٣٩,٥%) أما الفئة العمرية الثانية والتي انحصرت ما بين

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

(٣٠ :٤٥ عام) بلغ عددها (٦٤) مفردة بنسبة (٣٢%) ، بينما الفئة العمرية الثالثة (٤٥ عام فأكثر) بلغ عددها (٥٧) مفردة بنسبة (٢٨,٥%)، وتشير بيانات الجدول إلى أن المتوسط الحسابي لأعمار المبحوثين بصفه عامة بلغ (٣٧ عام) بانحراف معياري قدره (١٢,٤) الأمر الذي يمكن تفسيره بأن هذه المرحلة العمرية وهي مرحلة الشباب بالنسبة للفئتين تتسم بالقدرة علي العمل والرغبة في الحصول علي فرص عمل حقيقية بعيدا عن الوظائف الحكومية والخاصة، كما توجد لدي هذه الفئة الرغبة الأكيدة في الحصول علي فرصة تملك المشروعات الصغيرة التي تتسم غالباً بالطابع البيئي الذي يميز منطقة البحث، بالإضافة إلى أنه قد لا تتوفر بمناطق البحث فرص عمل بالحكومة الأمر الذي دفع هؤلاء الشباب بالبحث عن العمل بتلك المشروعات.

وفيما يخص المهنة بينت النتائج تشير النتائج الواردة بذات الجدول أن هناك تنوع في المهن التي يعمل بها أفراد عينة البحث فتنوعت المهن بين الزراعة والتجارة والعمل بقطاع السياحة وبعض الأعمال الحرة المتمثلة في عمليات النقل والشحن والتفريغ وتصنيع المنتجات البيئية، وأوضحت النتائج أن أغلب عينة البحث لا يعملون بمهن أخري مع إدارتهم للمشروع الصغير وكان أغلب هؤلاء من الإناث حيث بينت الدراسة أن (٨٦%) لا يعملن بمهن أخري، وتشير النتائج أيضاً إلى أن هناك بعض المهن يقتصر العمل بها علي الذكور نظراً لطبيعة كل مهنه من بين هذه المهن مهنة الزراعة والعمل بالسياحة والأعمال التجارية، وأشارت النتائج إلى أن عدد المزارعين الذين لديهم مشروعات صغيرة بلغ (٤١) مفردة بنسبة (٢٠,٥%)، ثم مهنة السياحة بلغ عدد من يعملون بها حوإلى (١٠) مفردة بنسبة (٥%) من إجمإلى العينة وبنسبة (١٠%) من إجمإلى العينة، بينما بلغ عدد من يعملون بمهن التجارة (١٩) مبحوث بنسبة (٩,٥%) من إجمإلى العينة وأغلب المبحوثين كان يعمل بتجارة المنتجات السيوية من المنتجات الزراعية وتجارة الزيوت والمخللات، وهناك بعض أفراد العينة يعملون بالجهاز الإداري للدولة بين موظفي مجلس المدينة وبعض الجهات الحكومية الأخرى وبلغ عدد الموظفين بعينة البحث حوإلى (٢٣) مفردة بنسبة (١١,٥%) من إجمإلى العينة، كما أشارت

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

النتائج إلى أن عدد من يعملون بالأعمال الحرة (٢١) مبحوث بنسبة (١٠,٥%) من إجمإلى العينة

وفيما يخص الحالة الزواجية تشير النتائج أن أغلب عينة البحث من المتزوجين حيث بلغت نسبتهم (١٨٨) مبحوث بنسبة (٩٤%) كما أوضحت النتائج أيضاً إلى وجود عدد من أفراد العينة من العزباء بنسبة (٣,٥%) ، بينما كان عدد الأرامل بعينة البحث (٥) بنسبة (٢,٥) من إجمإلى العينة ، وتتفق هذه النتائج مع طبيعة المجتمع الصحراوي خاصة المجتمع السيوي الذى يحرص على أن تكون الغالبية العظمى من أفراده متزوجون مما يكون مشجعاً لهؤلاء على إقامة المشروعات الصغيرة لكى تكون مصدر جيد للدخل والقدرة علي الإنفاق وتحسين معيشتهم.

أما النتائج المتعلقة بحجم الأسرة تشير النتائج إلى أن أغلب أفراد العينة البحثية يعيشون في أسر متوسطة الحجم (٥ لأقل من ٩ أفراد)، حيث بلغ عدد تلك الأسر حوإلى (١٠٧) أسرة بنسبة مئوية بلغت (٥٣,٥%) بينما هناك عدد من الأسر بلغ (٢٥) أسرة بنسبة (١٢,٥%) يعيشون في أسر صغيرة الحجم (١ – لأقل من ٥ أفراد)، في حين أن (٦٨) أسرة بنسبة (٣٤%) يعيشون في أسر كبيرة الحجم (٩ أفراد فأكثر). ويتضح من النتائج أن غالبية المبحوثين ينتمون لأسر متوسطة وكبيرة الحجم، وهو ما يتفق مع طبيعة المجتمع الصحراوي والذى يعتبر أن كثرة إنجاب الأولاد هو مصدر للرزق ومورد جيد للدخل، هذا فضلاً عن العادات والتقاليد التي ما زالت مسيطرة على المجتمع الصحراوي مما يشكل عبئاً على الجهود التنموية المبذولة في مجتمع البحث ويتطلب مع تلك الأعداد زيادة الدخل بالبحث دائما علي المشروعات الصغيرة كمصدر إضافي للدخل.

وفيما يخص الحالة التعليمية تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (١) أن أغلب عينة البحث من الأميين حيث بلغ عددهم (٧٩) مبحوث بنسبة (٣٩%) من إجمإلى العينة بينما بلغ عدد المبحوثين الذين يقرأون ويكتبون حوإلى(٣٩) مبحوث من إجمإلى العينة بنسبة كلية بلغت(١٩,٥%) بينما كان عدد من يعمل بالمشروعات الصغيرة ممن وصلوا للمرحلة الابتدائية

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

حوإلى (٢٠) مبحوث بنسبة كلية بلغت (١٠%) من إجمإلى العينة فيما كان عدد من يعمل بالمشروعات الصغيرة ممن وصلوا للمرحلة الإعدادية (٢٧) مبحوث بنسبة كلية (١٣,٥%) من إجمإلى العينة، وكان عدد من وصل لمرحلة التعليم المتوسط (٢٦) مبحوث بنسبة (١٣%) من إجمإلى العينة، في حين بلغ عدد من وصل لمرحلة التعليم فوق المتوسط (٤) مبحوثين من إجمإلى العينة بنسبة (٢%)، أما عدد من أتم مرحلة التعليم العإلى من عينة البحث قد بلغ حوإلى (٥) أفراد بنسبة (٢,٥%) من خلال العرض السابق يتضح لنا أن نسبة (١٧,٥%) من عينة البحث ممكن يحملون مؤهل عإلى أو فوق المتوسط أو المتوسط مما يدل علي تردي الحالة التعليمية لمعظم أفراد العينة وهذا يشير إلى ضعف الحالة التعليمية بالمدينة وعزوف معظم أفراد المجتمع علي التعليم خصوصاً الإناث، كما أشارت النتائج إلى أن أكثر من نصف العينة البحثية لا يحملون أي مؤهل علمي حيث بلغ عددهم حوإلى (١١٨) مبحوث بنسبة (٥٩%) ممن لا يقرأون ويكتبون أو يقرأون ويكتبون فقط دون الحصول علي مؤهل دراسي، بذلك يمكن القول بأن من يعملون بالمشروعات الصغيرة أو يمتلكونها بمجتمع البحث تعتمدون أساساً على الخبرة أكثر من اعتمادهم على الحالة التعليمية، الأمر الذي يستلزم ضرورة إقامة مراكز تدريب لتزويد المتعلمين بالخبرات الفنية والعملية في مجال المشروعات الصغيرة.

وفيما يخص كفاية الدخل أوضحت النتائج أن درجة كافية الدخل لدي عينة البحث كانت كافية لعدد (١٥) مبحوث من إجمإلى عينة البحث بنسبة (٧,٥%) بينما كانت الغالبية العظمي من عينة البحث ذات دخول غير كافية أو كافية إلى حد ما وكانت نسبتهم حوإلى (٩٢,٥%) من إجمإلى العينة منهم حوإلى (٩٥) مفردة بنسبة (٤٧,٥) كانوا ذات دخول كافية إلى حد ما، أما أصحاب الدخول غير الكافية كانت نسبتهم حوإلى (٤٥%) من إجمإلى العينة، مما يدل علي أن المجتمع السيوي حريص علي العمل بالمشروعات الصغيرة لزيادة الدخل للقدرة علي الإنفاق.

كما تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (١) أن النسبة الأكبر من أصحاب المشروعات الصغيرة لا يوجد لديهم حيازة أرضية حيث بلغ عدد المبحوثين الذين لا يمتلكون أي حيازة

أرضية كان (١٢٤) مبحوث بنسبة (٦٢%) من إجمإلى العينة الكلية، أما أصحاب المشروعات الذين يمتلكون حيازة أرضية فدان فأقل كانت نسبتهم (٤%)، كما تشير النتائج أيضاً إلى أن عدد المبحوثين الذين يملكون من فدان إلى خمسة أفدنة (٢٥) مبحوث بنسبة (١٢,٥) من العينة، وبلغ عدد المبحوثين الذين يملكون أكثر من ٥ أفدنة (٤٣) مبحوث من العينة الكلية، وهذا يشير إلى أن مجتمع البحث لديه حيازة منخفضة مما يكون حافز علي امتلاك بعض المشروعات لزيادة الدخل.

أما النتائج الخاصة بحجم الحيازة الحيوانية فتشير إلى أن النسبة الأكبر ممن يعملون بالمشروعات الصغيرة لا يمتلكون أي حيازة حيوانية مزرعية حيث بلغ عدد المبحوثين الذين لا يمتلكون أي من أنواع الحيوانات بلغ (١٢١) مبحوث بنسبة (٦٠,٥%) من إجمإلى العينة الكلية، وأوضحت النتائج أن عدد من يمتلكون أقل من ٣٠ وحدة حيوانية كان (١٥) مبحوث نسبة (٧,٥%) من العينة الكلية، وكان عدد المبحوثين الذين يملكون من ٣٠ وحدة حيوانية إلى ٨٠ وحدة حيوانية (٣٤) مبحوث بنسبة (١٧%) وبلغ عدد المبحوثين الذين يملكون أكثر من ٨٠ وحدة حيوانية (٣٠) مبحوث بنسبة (١٥%)، مما يدل علي انخفاض الحيازة الحيوانية لدي عينة البحث مما قد يكون له الأثر في قلة الدخل لدي عينة البحث مما قد يساعد علي الاهتمام بالمشروعات الصغيرة لأنها قد تكون مصدرا هام من مصادر الدخل لدي الأسرة السيوية.

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (١) والخاص بتوزيع المبحوثين وفقاً لفئات درجة المشاركة الاجتماعية التطوعية بأن درجة المشاركة المنخفضة بلغت (٨١) مبحوث بنسبة (٤٠,٥%)،أما المشاركة المتوسطة فقد كان العدد الكلي (٨١) مبحوث بنسبة (٤٠,٥%)، بينما كانت درجة المشاركة المرتفعة ونسبتها (١٩%) ويرجع ذلك لأن المجتمع البدوي يقتصر مشاركة أفراده في عمليات التوعية وحل المشاكل وحضور الاجتماعات علي الرجال دون الإناث نظرا للعادات وتقإلد المنطقة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

التعرف علي أنواع وخصائص المشروعات الصغيرة مع وصف وتحديد هذه المشروعات بمنطقة البحث:

جدول (٢): وصف وخصائص المشروعات الصغيرة بمنطقة البحث

المتغير	الوصف	عدد (ن=٢٠٠)	%
نوع المشروع	زراعي	١٠٣	٥١,٥
	صناعي	٦٤	٣٢,٠٠
	سياحي	١٧	٨,٥
	خدمى	١٦	٨,٠٠
جهة التمويل	ذاتي	٦٧	٣٣,٥
	مشاركة	٢١	١٠,٥
	جهاز المشروعات	٢٢	١١,٠٠
	الجمعيات الأهلية	٩٠	٤٥,٠٠
مدة المشروع	أقل من ٣ سنوات	٢٦	١٣
	٣ سنوات لأقل من ٦ سنوات	١٠٣	٥١,٥
	أكثر من ٦ سنوات	٧١	٣٥,٥
التسويق	أقوم بالتسويق بنفسي	٩٩	%٤٩,٥
	عن طريق تجار الجملة والمحلات	٦٤	%٣٢
	عن طريق التسويق بالجمعيات	١٣	%٦,٥
	بالتعاون مع الأهل والجيران أصحاب المشروعات المماثلة	٩	%٤,٥
	من خلال منافذ جهات التمويل	١٥	%٧,٥
مبررات اختيار المشروع	العائد من المشروع كان مجزي جداً	٣٤	%١٧
	لعدم وجود فرص عمل بالحكومة	٧٩	%٣٩,٥
	تتوافر لدي مقومات العمل الخاص	٣٤	%١٧
	تناسب العمل الحر مع البيئة السيوية	١٨	%٩
	من أجل المساهمة في تنمية المجتمع السيوي	١٠	%٥
	لشغل أوقات الفراغ	٢٥	%١٢,٥

جمعت وحسبت من واقع الاستبيان ٢٠١٩

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

توضح النتائج الواردة بالجدول رقم (٢) أن نصف أفراد العينة بنسبة ٥١,٥% مشروعاتهم زراعية، بينما هناك تنوع في باقي المشروعات ما بين صناعي وخدمي وسياحي حيث بلغت عدد المشروعات الصناعية (٦٤) مشروع بنسبة(٣٢,٠٠%) في حين هناك (١٧) مشروع سياحي بنسبة (٨,٥%) بينما بلغت المشروعات الخدمية حوإلى (١٦) مشروع بنسبة (٨,٠٠ %).

وهذا ما يدل على أن اتجاه أصحاب المشروعات الصغيرة في المجتمع السيوي يميل إلى المشروعات الإنتاجية الزراعية الصغيرة نظراً لطبيعة تلك المجتمع واحتياجاته لهذا النوع من المشروعات ولانتشار زراعة الزيتون ونخيل البلح بها، بالإضافة إلى أن معظم المشروعات تخدم هذا القطاع سواء الزراعية أو الحيوانية فتعتمد سيوه علي زراعة الزيتون وتقوم علي هذه الزراعة العديد من الصناعات منها صناعة الزيوت ومصانع التخليل وكذلك عمل المشاتل الزراعية، في حين هناك زراعة النخيل التي تتميز بها المنطقة حيث يتم عمل بعض المشروعات الصغيرة التي تتعلق بهذا المنتج منها تغليف وتعبئة البلح وتجفيفه بالإضافة إلى عمل الصناعات البيئية التي تتعلق بمخلفات النخيل منها مصانع الجريد وخلافه.

كما تشير النتائج الواردة بالجدول السابق إلى أن معظم أفراد العينة البحثية يعتمدوا في تمويل مشروعاتهم علي الجمعيات الأهلية التي تعمل في هذا المجال حيث يؤكد (٩٠) مبحوث بنسبة (٤٥,٠%) أن تلك الجمعيات التي تعمل علي توفير الدعم المإلى لمشروعاتهم هي الملاز الأول لهم حيث تقوم هذه الجمعيات بإعطاء القروض دون فوائد وهذا ما يجعل المجتمع السوي يلجأ إلى تلك الجمعيات ويبتعد عن البنوك نظرا لارتفاع قيمة الفائدة أو لانهم يرون أن القروض لا تتناسب مع معتقداتهم الدينية، بينما هناك (٦٧) مبحوث بنسبة (٣٣,٥%) يعتمدون في تمويل مشروعاتهم علي التمويل الذاتي من دخل الأسرة أو الإقراض من قريب أو صديق لعمل المشروع وهذا غالباً الحال السائد لبعض المشروعات الصغيرة بالمنطقة والتي لا تحتاج إلى رأس مال كبير أو لقصر دورة رأس المال.

كما يتضح من النتائج الواردة بالجدول رقم (٢) والخاص بمدة المشروعات الصغيرة أن

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الممد تتراوح ما بين عام إلى أقل من ١٠ سنوات وهذه المدد كافية لتقييم المشروع من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية وتم تقسيم المبحوثين وفقاً لهذا إلى ثلاث فئات، حيث أوضحت النتائج إلى أكثر من نصف عينة البحث تراوحت المدد ما بين ثلاث سنوات لأقل من ست سنوات، بينما هناك ثلث العينة والبالغ (٧٠) مبحوث بنسبة (٣٥,٥%) مشروعاتهم مستمرة لأكثر من ست سنوات مما يدل علي رغبة المجتمع في العمل داخل هذه المشروعات، وعلي الرغم من أن عدد المبحوثين الذين لديهم مشروعات صغيرة لمدد تقل عن ثلاث سنوات حيث كانت نسبتهم (١٣%) فقط إلى أن هذه النسبة كان أغلبها من الإناث حيث بدأ الإقبال يقل في الفترات الأخيرة بسبب ضعف السياحة للواحة وان النسبة الأكبر منهم حصلن علي المشروعات في وقت سابق، ومن خلال مشاهدة الباحث لبعض المشروعات تبين أن معظم هذه المشروعات قد يتم تجديدها بعض انتهاء فترة التمويل وسداد رأس المال إما عن طريق التوسع في المشروع أو استمرارية المشروع بتمويل من جهة أخري.

النتائج أيضاً فيما يخص عملية التسويق تبين أن أغلب عينة البحث يقومون بتسويق المنتجات الخاصة بالمشروع وتشير بأنفسهم كان حيث بلغ عددهم (٩٩) مبحوث بنسبة (٤٩,٥%)، بينما جاء في المرتبة الثانية من حيث تسويق المنتجات أنهم يقموا بتسويق المنتجات عبر تجار الجملة والمحلات وبلغ عددهم عدد (٦٤) مبحوث بنسبة (٣٢%)، في حين بلغ عدد المبحوثين الذين يتجهون إلى منافذ تسويق الجمعيات والجهات المناحة بلغ (١٥) مبحوث بنسبة(٧,٥%) ثم جاء في المرتبة الرابعة أصحاب المشروعات الذين يتم تسويق منتجاتهم عبر الجمعيات والمعارض فيما أوضحت النتائج أن عدد المبحوثين الذين يقومون بتسويق المنتجات الخاصة بالمشروع بالتعاون مع الأهل والجيران أصحاب المشروعات المماثلة كان(٩) مبحوث بنسبة(٤,٥%)، ويتضح من هذه البيانات ضعف المسالك التسويقية التي يقوم بها الجهات المناحة علاوة علي أن معظم أفراد عينة البحث أكدوا علي أن أحد أهم معوقات المشروعات تكمن في عملية التسويق حيث يري البعض أهمية أن تكون الجهات المانحة للمشروعات بعمل معارض دائمة خارج الواحة ليتمكن أصحاب تلك

المشروعات من تسويق منتجاتهم بدلا من البحث بأنفسهم عن مصادر التسويق هذا ومن خلال مشاهدة الباحث وجد أن معظم أفراد عينة البحث من أصحاب المشروعات يعتمد علي نفسة وعلي علاقته المحلية أو الخارجية في فتح أسواق لمنتجاته أو خدماته خاصة فيما يتعلق بالمشروعات الإنتاجية أم المشروعات الخدمية فيعتمد أصحابها علي تسويق منتجاتهم داخل الواحة عن طريق تجار الجملة أو الأهل والأصدقاء.

وفيما يخص مبررات اختيار العمل بالمشروعات الصغيرة أوضحت النتائج أن أغلب عينة البحث يتجه إلى المشروعات الصغيرة كمصدر من مصادر الدخل نظراً لعدم وجود وظائف حكومية بالواحة حيث كان هذا الدافع هو الأول بالنسبة لاختيارات المبحوثين وقد بلغ عددهم (٧٩) مبحوث بنسبة (٣٩,٥%) ويرجع ذلك لشعور البعض أن تلك المشروعات الصغيرة هي البديل الأنسب لهم في ظل غياب الوظائف الحكومية، بينما كان هناك من يري أن الدافع وراء اختيار المشروعات الصغيرة كان بسبب أن العائد من المشروع كان مجزياً وكان عددهم (٣٤) مبحوث بنسبة (١٧%) من إجمإلى العينة، أما بالنسبة لاختيار العمل بالمشروعات الصغيرة من أجل المساهمة في تنمية المجتمع السيوي فجاء هذا الاختيار في المرتبة السادسة والأخيرة حيث أختار حوإلى (١٠) مبحوثين المشروعات الصغيرة لخدمة المجتمع السيوي، وتأكد هذه النتائج أن الدافع الأساسي لتحسين سبل عيش المجتمع السيوي والعمل علي زيادة الدخل يرجع إلى اختيار المشروعات الصغيرة كبديل جيد وملائم للوظائف الحكومية.

الأثر الاجتماعي للمشروعات الصغيرة بواحة سيوة:

جدول (٣): الأثر الاجتماعي للمشروعات الصغيرة

المتغير	الفئة	إجمالى العينة	
		العدد	النسبة
تحسين مستوي الفرد	منخفضة	١١٧	٥٨,٥
	متوسطة	٨١	٤٠,٥
	مرتفعة	٢	١,٠٠
	الإجمالي	٢٠٠	%١٠٠
تحسين مستوي الأسرة	منخفضة	٣٧	١٨,٥
	متوسطة	٦٤	٣٢
	مرتفعة	٩٩	٤٩,٥
	الإجمالي	٢٠٠	%١٠٠
تحسين مستوي المجتمع	منخفضة	٨	%٤
	متوسطة	١٣١	٦٥,٥
	مرتفعة	٦١	٣٠,٥
	الإجمالي	٢٠٠	%١٠٠

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (٣) والخاص بتوزيع المبحوثين وفقاً لفئات تأثير المشروعات الصغيرة علي تحسين مستوي معيشة الفرد إلى أن معظم المبحوثين لديهم درجة تأثير كبيرة إلى متوسطة حيث أكد (١٩٨) مبحوث بنسبة (٩٩%) علي أن المشروعات الصغيرة أثرت في تحسين مستوي الفرد داخل الأسرة ما بينما كان هناك (١%) فقط يرون أن المشروعات الصغيرة لم تأثر علي تحسين مستوي الفرد داخل الأسرة، ويعزي ذلك إلى أن أفراد عينة البحث يرون أن العمل بتلك المشروعات غالباً ما يعود بالنفع علي الفرد من حيث تنمية مهارته أو زيادة قدرته علي تحمل المسئولية بالإضافة إلى كون تلك المشروعات تعمل علي إتاحة وزيادة الدخل بالنسبة للفرد مما يسمح له بشراء بعض الاحتياجات الخاصة به، ويري معظم أفراد عينة البحث أن تلك المشروعات تعمل علي زيادة قدرة الفرد علي الإنفاق وذلك من خلال زيادة متوسط دخل الفرد ويكون ذلك مصحوب بالقدرة علي زيادة المخرجات والإنفاق

بالإضافة إلى زيادة خبراته في هذه المشروعات مما يعود عليه بالنفع حالة توسيع المشروع أو عمل امتداد له وأخيراً يري معظم أفراد العينة أن هذه المشروعات ساعدت كثيراً جميع أفراد عينة البحث في القدرة علي تحمل المسئولية وزيادة العلاقات مع الأخرين وكل ذلك له أثر إيجابي في زيادة رأس المال الاجتماعي لدي جميع أفراد البحث.

وفيما يخص النتائج المتعلقة بتحسين مستوي الأسرة أوضحت النتائج أن أكثر من ثلثي عينة البحث لديهم درجة تأثير منخفض إلى متوسط تجاه الأسرة، حيث تبين أن نصف عينة البحث بواقع (٩٩) مبحوث بنسبة (٤٩,٥%) لديهم درجة تأثير منخفض، ويرجع ذلك لانخفاض المردود المإلى من المشروعات الصغيرة للصرف منها علي توسعة وتطوير المنزل وكذلك عدم قدرة أصحاب المشروعات علي الصرف علي النواحي الاجتماعية داخل القرية، بينما كان هناك (٦٤) مبحوث بنسبة(٣٢%) لديهم درجة تأثير متوسطة ويرجع ذلك لقدرة المجتمع إلى حد ما للصرف علي النواحي التعليمية والنواحي الصحية وذلك من خلال الدخل المتحصل علية من العمل بالمشروعات الصغيرة، ويري البعض أنه بالرغم من الدخول المتوسطة للمشروعات الصغيرة بمنطقة البحث إلا انهم لديهم القدرة علي المساهمة في نفقات الأسرة فيما يخص النواحي الصحية والتعليمة نظرا لعدم احتياج تلك النواحي لمصروفات كثيرة بالإضافة إلى أن معظم تلك الخدمات تقدم في المدينة بنفقات قليلة، كما تبين النتائج أن من لديهم درجة تأثير مرتفع بلغ (٣٧) مبحوث بنسبة (١٨,٥%) ويرجع ذلك لأن المشروعات الصغيرة قد وفرت فرص عمل دائمة ومنتظمة لمعظم أفراد الأسرة بالإضافة إلى قدرة أصحاب المشروعات علي توفير فرص عمل لجميع أفراد الأسرة.

وتشير النتائج الواردة بالجدول رقم (٣) والخاص بتوزيع المبحوثين وفق فئات تأثير المشروعات الصغيرة علي المجتمع إلى أن معظم أفراد العينة البحثية أكدوا علي أن تلك المشروعات ذات تأثير مباشر علي المجتمع، وهناك (٩٥,٥) من المشروعات الصغيرة ذات تأثير متوسط إلى مرتفع حيث كانت الفئة المرتفعة حوإلى (٦١) مبحوث بنسبة (٣٠,٥%) ويعزي ذلك إلى أن أصحاب تلك المشروعات يرون أن تلك المشروعات أثرت بصورة إيجابية

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

نحو تطوير المجتمع من خلال تنشيط السياحة الداخلية خاصة السياحة البيئية التي تنشط من وقت إلى أخر وكانت أهم تلك المشروعات هي تلك المشروعات الخاصة بالكامبات (الفنادق البيئية البسيطة) علاوة علي بعض المحلات المتخصصة في بيع المنتجات البيئية السيوية خاصة فيما يتعلق ببيع التمور ومشتقاته كذلك المخللات والزيتون وبعض المصنوعات البيئية حيث تساعد تلك المشروعات في جذب السياحة وتقديم الخدمات السياحية.

المشكلات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة بواحة سيوة:

١- المشكلات المتعلقة بالعمالة: جاءت استجابات المبحوثين في أربع مشكلات رئيسية تم ترتيبها علي حسب رأيهم، وقد احتلت مشكلة ضعف فرص التدريب للعمالة مقدمة هذه المشكلات، تلاها فى الترتيب مشكلة عدم توفر العمالة المدربة بالمنطقة، ثم جاءت مشكلة قلة الأيدي العاملة المتخصصة فى المشروعات البيئية فى المرتبة الثالثة، وتأتى فى الترتيب الأخير بالنسبة لهذه المجموعة مشكلة ضعف الكفاءات الفنية المتخصصة فى المشروعات.

٢- المشكلات المتعلقة بالجوانب الفنية لعملية الإنتاج: تبين من استجابات المبحوثين أن هناك مجموعه من المشكلات المتعلقة بالجوانب الفنية كان أهمها مشكلة نقص عملية الإرشاد المتعلقة بالمشروعات الصغيرة كذلك نقص الخبرات الموجودة بالواحة في تقديم الخبرات ودراسات الجدوى المتعلقة بالمشروعات الصغيرة.

٣- المشكلات المتعلقة بمستلزمات الإنتاج: أسفرت استجابات المبحوثين أن يوجد العديد من المشكلات في هذا المجال أهمها صعوبة توفر مستلزمات الإنتاج في المدينة، ثم مشكلة ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، ثم جاءت مشكلة عدم توفر ورش للصيانة اللازمة للآلات والمعدات، ثم مشكلة عدم توفر قطع الغيار اللازمة للآلات والمعدات ، وتأتى فى الترتيب الأخير بالنسبة لهذه المجموعة مشكلة سوء حالة المعدات والآلات والأجهزة.

٤- المشكلات المتعلقة بالنواحي التسويقية: أظهرت استجابات المبحوثين أن هذه المشكلات تتلخص في عدم استقرار أسعار السوق بالنسبة للمواد الخام، ثم تلاها فى الترتيب مشكلة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

عدم توفر المعارض الدائمة والمؤقتة المخصصة فى ترويج وتسويق المنتجات، ثم جاءت مشكلة ارتفاع تكلفة المنتج، ثم ضعف الوعى والقدرات والمهارات الأساسية للتسويق، ثم مشكلة عدم وجود منافذ لتسويق المنتجات، ثم عدم وجود مسالك تسويقية للمنتجات خارج المحافظة وافتقار الخبرة الكافية فى مجال تصدير منتجات المشروعات البيئية.

٥- المشكلات المتعلقة بالجوانب الفنية لعملية الإنتاج: تبين من استجابات المبحوثين أن هناك مجموعه من المشكلات المتعلقة بالجوانب الفنية كان أهمها مشكلة نقص عملية الإرشاد المتعلقة بالمشروعات الصغيرة كذلك نقص الخبرات الموجودة بالواحة في تقديم الخبرات ودراسات الجدوى المتعلقة بالمشروعات الصغيرة.

التوصيات

في ضوء النتائج السابق ذكرها يوصي البحث ببعض المقترحات التي يمكن من خلالها تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة في واحة سيوه مجتمع البحث وهى:

- توفير ورش الصيانة المعدات والآلات والأجهزة الخاصة بالمشروعات الصغيرة .
- تسهيل إجراءات الحصول على التراخيص لإقامة المشروعات الصغيرة.
- تيسير الحصول على القروض مع خفض نسبة الفائدة عليها .
- التوسع في إنشاء الجمعيات الممولة للمشروعات الصغيرة بالواحة .
- إنشاء مراكز تدريب متخصصة للتأهيل الفني ورفع الكوادر البشرية.
- إعداد قواعد بيانات خاصة بمحصول الزيتون والتمور .
- إنشاء مجمع صناعي يضم كل المشروعات الصغيرة .

المراجع

أحمد زكي بدوي (١٩٨٦): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.

أحمد محمد السيد حسن (١٩٩٨): دراسة تحليلية مقارنة لمشروعي التنمية الريفية بمحافظة البحيرة والإنتاج الزراعي والائتمان بمحافظة الشرقية، رسالة دكتوراه، قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة المنوفية.

أحمد مصطفى أبو زيد (١٩٩٩): دراسات في الإنسان والمجتمع والثقافة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

إمام محمود أحمد الجمسي (١٩٩٩): مبادئ وأسس الجدوى الاقتصادية. مركز بحوث الصحراء، القاهرة .

أميرة اسعد جمعة زيتون (١٩٩٨): تقييم المشاكل التسويق الخاصة بالصناعات الصغيرة في مصر التطبيق على قطاع إنتاج الملابس الجاهزة في محافظة القاهرة. رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

الحيدرى عبد الرحيم وآخرون (١٩٨٨): قراءات في علم الاجتماع الريفي، قسم المجتمع الريفي، كلية الزراعة، الإسكندرية.

بشير، محمد شريف (٢٠٠٦): التنمية، مِنَ الكَمِّ إلى الإنسان، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة.

سالم ابراهيم الخولي وآخرون (٢٠١٢): دور مشروع الأسرة في تنمية المرأة المعيلة بريف محافظة البحيرة، مجلة الأزهر للبحوث الزراعية، العدد رقم ١٢.

سناء الخولي (١٩٩٢): المدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

سوسن عثمان عبد اللطيف (١٩٩٥): التنمية المحلية – للمجتمعات الريفية – الحضرية – الصحراوية والمستحدثة. مكتبة عين شمس، القاهرة.

سيد عويس (١٩٩٣): المعوقات الثقافية والتنمية. المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة.

كمال التابعي (١٩٩٣): دراسة في علم الاجتماع الريفي. دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة.

محمد السيد الإمام وآخرون (٢٠٠١): دور الصناعات الصغيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ج.م.ع." رؤية حول قضاياها ومشكلاتها. مؤتمر دور التقنيات والبحوث الاجتماعية في التنمية الريفية، الجمعية المصرية لعلم الاجتماع الريفي، المجلد الأول، كلية الزراعة، كفر الشيخ.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

محمد رياض الغنيمي وآخرون (١٩٩٨): سياسات التنمية الريفية المداخل والتطبيقات، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩.

محمد علاء الدين عبد القادر (١٩٩٧): دور الشباب في التنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية.

مراد نشأت خليل (١٩٩٩): دراسات جدوى الاستثمار وتقييم المشروعات الزراعية. معهد الكفاية الإنتاجية، جامعة الزقازيق.

منظمة العمل الدولية (١٩٩٤): الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي أداة للتنمية، مكتب العمل العربي، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، مؤتمر العمل العربي، الدورة الحادية والعشرون، معهد التخطيط القومي، مركز التوثيق والنشر، القاهرة، ٤–١١ أبريل،

منى عويس وعبلة الأفندي (١٩٩٦): التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية. بين النظرية والتطبيق. دار الفكر العربي، القاهرة.

ميشيل مان (١٩٩٩): موسوعة العلوم الإجتماعية، ترجمة عادل مختار الهواري، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.

ناجي رزق حنا (٢٠٠٠): المشروعات الصناعية الصغيرة في الدول العربية الواقع والتحديات، المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر الدولي، كلية التجارة، جامعة المنصورة، أبريل.

عبد القادر، محمد علاء الدين (١٩٩٧): دور الشباب في التنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.

IFAD (2006): A Guide For Project M&E ,Managing For Impact In Rural Development ,annex A ,Glossary Of M&E Concepts And Terms, p.11. http://www.ifad.org/evaluation/guide_a/3/3.htm#3_3_1

United Nations Department Of Technical Cooperation For Development (1983): Monitoring and Evaluation Of Rural Development Programmes, Report Of Expert Group Meeting, 6-14 September, New York, p.11.

الترقيم الدولي ISSN 1110–0826

SOCIAL EVALUATION OF SMALL PROJECTS IN SIWA OASIS

Mostafa M. Effat[(1)]; Amal A. Shams[(2)] and Maher I. Abdel Maksoud[(1)]
1) Desert Research Centre 2) Faculty of Education, Ain Shams University

ABSTRACT

This research aims to shed light on small projects, show the social impacts of their impact on raising the level of the individual, family and society, and to clarify the link between the effectiveness of these projects and the achievement of economic development, in order to achieve this goal has been studied the current situation of small enterprises. In the Oasis of Siwa in order to find out its current status in the light of the rates of economic development, and then study the role that these projects can play in the future under the circumstances that befell most of the economies of the world, including Egypt, and research was carried out in the area of Siwa in Matrouh governorate as a geographical area, and has used the method of Social survey by sample on a regular random sample of 200 small entrepreneurs funded by charities and the Ministry of Social Solidarity, and used in the analysis of the data the table presentation in repetitions and percentages, in addition to the arithmetic average and deviation Normative.

The results showed that half of the respondents accounted for 51.5% of their agricultural projects, and that most members of the research sample relied on the funding of their projects on ngos working in this field, and the results for the duration of small projects showed that the extension ranges from one to less than 10 years. These periods are sufficient to evaluate the project economically or socially.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

The results also indicate that most of the respondents have a significant to moderate impact score (99%), and for the results related to improving the family level, the results showed that more than two thirds of the research sample had a low to moderate impact score for the family (49.5%). Most members of the research sample also confirmed that these projects have a direct impact on society by (65.5%) and recommend the need to overcome the obstacles facing small enterprises in desert communities and give them sufficient importance as hope and the future to overcome the problems that hinders the development of these communities.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826